

Distr.: General
2 May 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

الجمعية العامة
الدورة السبعون

البندان ٤٤ و ٧٩ (أ) من جدول الأعمال
مسألة قبرص

المحيطات وقانون البحار: المحيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى رسالة ممثل القبارصة اليونانيين المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦
(A/70/825-S/2016/329)، أود أن أوجه انتباهكم إلى الاعتبارات التالية.

أود أن أؤكد بادئ ذي بدء أن تركيا، باعتبارها البلد صاحب الشريط الساحلي
القاري الأطول في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، سجلت لدى الأمم المتحدة
(بالمذكرة الشفوية التركية رقم 2004/Turkuno DT/4739، المؤرخة ٢ آذار/مارس ٢٠٠٤،
والمذكرة الشفوية التركية رقم 2013/14136816/22273، المؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣) أنهما
تمتلك بحكم الواقع ومنذ البداية حقوقاً قانونية وسيادية في المناطق البحرية الواقعة في شرق
البحر الأبيض المتوسط، إلى الغرب من خط الطول "32°16'18" شرقاً. وقد أعربت تركيا عن
موقفها المدروس بعناية ومفاده أن الحدود الخارجية للحرف القاري التركي في المناطق
البحرية المذكورة أعلاه تتبع الخط الوسط بين السواحل التركية والمصرية، وأن النقطة النهائية
التي ينتهي عندها الخط الوسط من ناحية الغرب ستحدد وفقاً لما ستسفر عنه اتفاقات تعيين
الحدود التي تُبرم في المستقبل بشأن بحر إيجه والبحر الأبيض المتوسط بين جميع الدول المعنية،
مع مراعاة جميع الظروف الخاصة وذات الصلة بالأمر.



الرجاء إعادة استعمال الورق

090516 060516 16-07159 (A)



وبناء على ذلك، أعربت تركيا كتابةً عن اعتراضها على الاتفاق المبرم في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ بين الإدارة القبرصية اليونانية وجمهورية مصر العربية بشأن "تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة" وعن رفضها الاعتراف به.

وأود أن أؤكد مجدداً أن العديد مما يُسمى المناطق المرخص فيها باستكشاف واستغلال الموارد الهيدروكربونية، التي أعلنها القبارصة اليونانيون، لا تزال جزئياً ضمن الجرف القاري لتركيا. وأود أيضاً أن أوجه انتباهكم إلى أن المناطق المشمولة بالجولة الأخيرة من "طلب العروض الدولية" الذي أشير إليه في الرسالة الآتية الذكر كانت من بينها منطقة تقع مباشرةً على الجرف القاري التركي.

وأود إضافة إلى ذلك أن أذكركم بأن الآراء التي أعرب عنها ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص بشأن ادعاءات الإدارة القبرصية اليونانية في سياق أنشطة استكشاف واستغلال النفط/الغاز الطبيعي قد عُمت على الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (انظر A/69/675-S/2014/915) و ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (انظر A/68/902).

وفي ضوء ما تقدم، تنفي تركيا صحة أيّ من الادعاءات الواردة في رسالة ممثل القبارصة اليونانيين.

وأرجو ممثنا التكرم بتعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٤٤ و ٧٩ (أ) من جدول الأعمال ووثيقة من وثائق مجلس الأمن، ونشرها في العدد القادم من نشرة قانون البحار.

(توقيع) ي. خالد شفيق
الممثل الدائم